

القرار ١٨٣٦ (٢٠٠٨)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٩٨٥ المعقودة في ٢٩ أيلول/
سبتمبر ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن الحالة في ليبيريا والمنطقة دون
الإقليمية، لا سيما قراراته ١٧٧٧ (٢٠٠٧) و ١٧٥٠ (٢٠٠٧) و ١٦٢٦ (٢٠٠٥)
و ١٥٠٩ (٢٠٠٣)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (S/2008/553)
وإذ يحيط علما بتوصياته،

وإذ يرحب كذلك بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة ليبيريا لتحسين الحكم
والأمن ومحاربة الفساد، وبالتدابير الهامة التي اتخذتها الحكومة لتعزيز سيطرتها على الموارد
الطبيعية لليبيريا وبناء اقتصاد أقوى،

وإذ يشيد بحكومة ليبيريا لاعتمادها الاستراتيجية الوطنية الأولى للحد من الفقر للفترة
٢٠٠٨-٢٠١١ وإذ يدعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع الحكومة في تنفيذ
هذه الاستراتيجية،

وإذ يلاحظ مع التقدير الخطوات الجاري اتخاذها لتيسير المصالحة الوطنية وإدارة
التراع، بدعم من صندوق بناء السلام،

وإذ يلاحظ التقدم المحرز في مجالات إعادة بناء الشرطة الوطنية الليبيرية وتجهيزها
ونشرها وإعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية، وفي استحداث هيكل أمني وطني،
وإذ يعترف بالتحديات المتبقية، وإذ يشجع حكومة ليبيريا على تسريع جهودها في هذه
الميادين، بالتعاون مع المجتمع الدولي،



وإذ يلاحظ كذلك استمرار الحاجة إلى دعم مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة للشرطة الوطنية الليبرية على النحو المبين في تقرير الأمين العام،

وإذ يعرب عن تقديره للدعم الذي يواصل تقديمه المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي،

وإذ يشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، لمساهمتها المتواصلة والهامة في صون السلام والاستقرار في ليبيريا، وإذ يرحب بالتعاون الوثيق بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومع حكومات البلدان المجاورة، في مجال تنسيق الأنشطة الأمنية في المناطق الحدودية بالمنطقة دون الإقليمية،

وإذ يلاحظ مع التقدير التقدم المحرز حتى تاريخه في مجال إعادة إدماج المحاربين السابقين، وإذ يرحب بالمساهمة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبعثة، والشركاء الدوليون، واللجنة الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، وإذ يدرك أن الحاجة مستمرة لتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي،

وإذ يعترف بأنه ما زالت ثمة تحديات هامة يتعين التصدي لها لترسيخ عملية انتقال ليبيريا إلى مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك توطيد سلطة الدولة، وتلبية الاحتياجات الضخمة في مجالي التنمية والتعمير، وإصلاح الجهاز القضائي، وبسط سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، والمضي في تطوير قوات الأمن الليبرية والهيكل الأمني الليبري، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية، وإذ يلاحظ أن جرائم الفساد والعنف، وبخاصة ما يتعلق منها باستغلال الموارد الطبيعية لليبيريا، تهدد بتقويض التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الغايات،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية العامة المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ والنقاط المرجعية الأساسية المعروضة في تقرير الأمين العام المؤرخين ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، وإذ يرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة لتعزيز وحماية حقوق المدنيين، وبخاصة الأطفال والنساء، بالتعاون مع حكومة ليبيريا، وإذ يدعو السلطات الليبرية إلى مواصلة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني لتحقيق المزيد من التقدم في هذين المجالين وبخاصة لمكافحة العنف ضد الطفل والمرأة، بما في ذلك العنف الجنساني والاستغلال والاعتداء الجنسيان، وإذ يشير إلى قراراته ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فضلا عن قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن،

وإذ يؤكد من جديد استمرار الحاجة إلى الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبيريا ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛

٢ - يؤكد من جديد اعتزامه أن يأذن للأمين العام بإعادة نشر قوات، حسب الاقتضاء، بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس مؤقت وفقا لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)؛

٣ - يؤيد توصية الأمين العام بتخفيض إضافي للأفراد المنتشرين في إطار العنصر العسكري للبعثة بعدد يبلغ ٤٦٠ فردا ودمج القطاعات الأربعة الحالية في قطاعين، ويأذن للأمين العام بتنفيذ هذه التوصية خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩؛

٤ - يؤيد كذلك، بمفعول يسري على الفور، توصية الأمين العام بزيادة ٢٤٠ فردا إلى العدد المأذون به من الأفراد المنتشرين في إطار عنصر الشرطة للبعثة لإسداء المشورة الاستراتيجية وتقديم الخبرة في مجالات متخصصة، وتوفير الدعم العملي لأنشطة الشرطة العادية، والاستجابة للحوادث الأمنية الطارئة، فضلا عن اعتزامه إجراء تعديلات داخلية على تكوين عنصر الشرطة في نطاق الحد الأعلى العام، بما في ذلك زيادة عدد وحدات الشرطة المشكلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية المفصلة في الفقرة ٦٦ من تقريره المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) وتقريره المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/183) وفي أي تحسينات لاحقة قد يوصي الأمين العام أو ممثله الخاص بإدخالها على هذه النقاط، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن التقدم المحرز بحلول ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأن يوصي مجلس الأمن، في ضوء مدى التقدم المحرز، وفي موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بإجراء أي تعديلات إضافية في العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة حسب الاقتضاء، وأن يضمن تقريره، بالتشاور مع حكومة ليبيريا، سيناريوهات طويلة الأمد لتصفية وسحب قوة البعثة تدريجياً، حسبما تسمح به الحالة وبدون الإخلال بمتطلبات الأمن في ليبيريا؛

- ٦ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع حكومة ليبيريا، بوضع مزيد من النقاط المرجعية المفصلة لقياس ورصد التقدم المحرز في تحقيق الأمن في ليبيريا، وأن يدرج، في هذا السياق، في تقريره الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ وتقاريره اللاحقة، تقييما شاملا للتقدم المحرز في بناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية ولإسهام البعثة في تحقيق هذا الهدف، وأن يقدم توصيات بشأن احتمالات إجراء التعديلات اللازمة على تدريب شرطة البعثة أو مفهوم عملياتها حسب الاقتضاء؛
- ٧ - **يعرب** عن اعتزامه القيام، بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، باستعراض توصيات الأمين العام المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه؛
- ٨ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ تقريراً يشمل التقدم المحرز في المسائل التي جرى تناولها في الفقرتين ٥ و ٦، خلال الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩.
- ٩ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره.